



MC²CM

الهجرة بين المدن المتوسطة الحوار، والمعرفة، والعمل

حوار MC2CM حول: مشاركة القطاع الخاص في حوكمة الهجرة وثيقة المعلومات الأساسية

المكان: عبر الانترنت بواسطة Zoom (باستضافة بلدية الرباط، المغرب)

تمت صياغة وثيقة المعلومات الأساسية هذه من قبل فريق عمل الأمم المتحدة_الموئل الذي يُعنى بمشروع الهجرة بين المدن المتوسطة MC2CM، لغرض الحوار الرقمي لـ MC2CM حول "مشاركة القطاع الخاص في حوكمة الهجرة"، والذي سيعقد عبر الإنترنت في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٠.

الهدف من هذه الوثيقة هو إنتاج تحليل قائم على الأدلة حول مشاركة القطاع الخاص في إدارة الهجرة. ويهدف على وجه التحديد إلى استكشاف كيف يمكن للحكومات والسلطات المحلية أن تتعاون مع القطاع الخاص لتعزيز إدارة الهجرة المحلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي وزيادة نوعية الحياة لجميع السكان. كما تُقدم الممارسات الميدانية والنماذج والآليات والأدوات التي أثبتت أنها واعدة.

قائمة المحتويات

١. مقدمة ٣
٢. النظام البيئي للقطاع الخاص - أسباب المشاركة في إدارة الهجرة وطرائقها ٤
٣. ما هي المنفعة الرئيسية التي تعود على القطاع العام من المشاركة مع أصحاب المصالح من القطاع الخاص ٥
٤. ما الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في إندماج المهاجرين؟ ٦
٥. ما هو دور القطاع العام؟ ١٠
٦. ملحق - أمثلة على مبادرات القطاع الخاص حسب القطاع..... ١٢

١. مقدمة

لقد شهد العقد الأخير زيادة الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص والاستفادة منه على مدار دورة الهجرة بأكملها وإيجاد الحلول المستدامة للتحديات التي تواجهها الهجرة.

أقر الموقعون في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (GCM) الحاجة إلى "تعزيز الشراكات الخارجية بين أصحاب المصالح المتعددين لمعالجة الهجرة بجميع أبعادها من خلال تضمين [...] القطاع الخاص، والنقابات العمالية، والإعلام وغيرها من أصحاب المصالح في إدارة الهجرة"^١.

يوضح الميثاق العالمي بشأن اللاجئين بالتفصيل النواحي المختلفة التي يمكن للقطاع الخاص المساهمة فيها لدمج اللاجئين في إطار نهج شراكة أصحاب المصالح المتعددين. وتشمل "تدابير السياسة [...]؛ وفرص استثمار القطاع الخاص، وتعزيز البنية التحتية وخلق فرص العمل [...]؛ وزيادة الوصول إلى المنتجات المالية وخدمات المعلومات للاجئين والمجتمعات المضيفة"^٢.

بالإضافة إلى ذلك، قام ممثلو القطاع الخاص، مثل المنظمة الدولية لأصحاب العمل وآلية العمل للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، بتبسيط الضوء باستمرار على المخاطر التي يواجهونها عندما يتعلق الأمر بضمان أداء أسواق العمل بشكل جيد، وتعزيز تنقل المهارات والمساعدة على مكافحة التصورات العامة السلبية.

كما يمكن أن تساهم الشركات أيضاً في البنى التحتية الحالية، والشراكات والعلاقات القائمة، بالإضافة إلى بعض الخبرات التي يمكن الاستفادة منها لدعم إدارة الهجرة. يمكن أن يقدم الشركاء من القطاع الخاص حلولاً مبتكرة لبعض التحديات التي تواجهها الحكومات الوطنية والمحلية.

لذلك، تهتم الحكومات والمنظمات الدولية بالنظر جيداً إلى الدور متعدد الأوجه الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في مراحل دورة الهجرة المختلفة، بما في ذلك مراحل ما قبل المغادرة، والعبور، والوصول، والاندماج والعودة.

في الواقع، كثيراً ما يكون التنسيق مع القطاع الخاص مطلوباً في الأمور المتعلقة بالدعم الوظيفي أو المالي، عندما تمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص إمكانية سد الفجوات في أي مرحلة من مراحل الهجرة وعملية الاندماج، ولا سيما في لحظات الضغط الحرجة على البنية التحتية والخدمات العامة. وفي هذا الضوء، تعدّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص شديدة الأهمية لخلق القوة الدافعة للحلول المبتكرة والحفاظ عليها ضمن إدارة الهجرة الأكثر شمولية وتكاملاً.

لقد سلّط مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة MC2CM بالفعل، في توصياته السياسية، الضوء على أهمية المشاركة مع القطاع الخاص بما يتجاوز دوره كصاحب عمل وموفر للدعم المالي.

وبالتالي، تستند ورقة المعلومات الأساسية هذه إلى الاعتراف ببعض المناطق المحددة التي ينشط بها القطاع الخاص في الوقت الحالي - من حيث توفير السلع والخدمات للمهاجرين؛ بصفتهم معززين للقدرات؛ والمطالبة بحقوق المهاجرين وتغيير سياسة العمل.

ستسلط الورقة الضوء على بعض الاهتمامات والأدوار الخاصة بكل من القطاعين العام والخاص. وستحاول إلقاء الضوء على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وعلى المستوى العالمي بهدف نقل المعرفة والخبرات.

^١ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (A/RES/73/195)، ٢٠١٨ -

<https://www.iom.int/global-compact-migration>

^٢ الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (A/73/12) (الجزء الثاني)، ٢٠١٨ - https://www.unhcr.org/gcr/GCR_English.pdf

٢. النظام البيئي للقطاع الخاص - أسباب المشاركة في إدارة الهجرة وطرائقها

يتم تعريف القطاع الخاص بأنه جزء من النظام الاقتصادي الذي يديره الأفراد والشركات، بدلاً من الحكومات. في معظم الحالات، تعمل المنظمات التابعة للقطاع الخاص بهدف تحقيق الأرباح.

ومع ذلك، لا يعد القطاع الخاص مجموعة متجانسة مثله مثل أي قطاع آخر في المجتمع. إنه نظام بيئي يضم جهات فاعلة مختلفة تتراوح بين الشركات العابرة للوطنية ومتعددة الجنسيات، والشركات المملوكة وطنياً، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الناشئة والاجتماعية.

في ظل هذه البيئة، تنمو الشركات المملوكة من قبل المهاجرين أو اللاجئين بشكل كبير من ناحية حصتهم بالسوق وتأثيرها، حيث خلص تقرير الهجرة العالمي الصادر عن مؤسسة الهجرة الدولية^٣ لعام ٢٠٢٠ إلى أن المهاجرين يميلون إلى ممارسة الأنشطة التجارية مقارنة بالمواطنين الأصليين. في العديد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة، وأوغندا وجنوب أفريقيا، تكون الشركات المملوكة من قبل المهاجرين أكثر ترحيباً للتوظيف من الشركات المملوكة من قبل غير المهاجرين مما يجعلهم محرراً للاندماج الاقتصادي.

يمكن تصنيف المنظمات بالقطاع الخاص وفقاً لخصائص مختلفة، وتشمل:

- **الغاية والهدف:** بالنسبة للعديد من المنظمات في القطاع الخاص، تعد زيادة الأرباح هي الهدف الرئيسي. بالنسبة للمشروعات الأخرى، مثل الجامعات أو المؤسسات الخاصة، فإن هذا ليس هو الحال بالضرورة. وأخيراً، المؤسسات الاجتماعية التي تتميز بأن لها أهداف اجتماعية محددة تكون بمثابة الغرض الأساسي لها ويكون السعي للإيرادات فقط من أجل الاستدامة الاقتصادية للمشروع.
- **الحجم:** يمكن تصنيف المنظمات بالقطاع الخاص إلى فئات مختلفة وفقاً لعدد الأشخاص الموظفين، حيث تتراوح من مؤسسات متناهية الصغر (يعمل بها أقل من ١٠ موظفين) إلى مؤسسات متوسطة (من ٥٠ إلى ٢٤٩ موظفًا)، ومؤسسات كبيرة يعمل بها ٢٥٠ موظفًا أو أكثر.
- **النطاق الجغرافي:** يمكن أن تكون المنظمات نشطة على المستوى المحلي، أو الوطني أو الدولي. ويؤثر ذلك على قدرتهم التفاوضية مع القطاع العام، بالإضافة إلى موظفيهم وقاعدتهم من المستهلكين.
- **قطاع النشاط**

يحدد تقاطع كافة هذه الخصائص أسباب وطرائق التفاعل مع المهاجرين وغيرهم من أصحاب المصالح في إدارة الهجرة.

على سبيل المثال، يمكن أن تنشأ مشاركة القطاع الخاص من المصالح التجارية حيث يمكن توظيف المهاجرين واللاجئين كموظفين محتملين فيما يشار إليه غالباً بـ "المنافسة العالمية على المواهب". وفقاً لتقرير منتدى الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢٠^٤، فإن أسواق المواهب تعوقها أربع مشاكل رئيسية هي: انتشار البطالة، والفجوات في المهارات، والثغرات في المعلومات والقبود الخاصة والعامة على التنقل. بالنسبة للشركات التي تقع في البلدان التي يوجد بها أعداد هائلة من الهجرة، يعد المهاجرون مصدرًا مهمًا للمهارات على كافة المستويات. ومع ذلك، فإن تنقلهم ليس مضمونًا دائمًا لكنه يكون مقيدًا بالتشريعات الوطنية وظروف سوق العمل.

تماشيًا من المناقشة أعلاه، تحت اتفاقية الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الموقعين على "استعراض ومراجعة الخيارات والمسارات الحالية للهجرة المنتظمة، بغرض تعزيز مطابقة المهارات في أسواق العمل [...] بالتشاور مع القطاع الخاص وغيره من أصحاب المصالح ذوي الصلة" (الهدف ٥).

^٣ المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم ٢٠٢٠ https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2020.pdf

^٤ المنتدى الاقتصادي العالمي، تعاون الممارسات الجيدة لتنقل المواهب في جوهر دفع النمو الاقتصادي ٢٠١٢

http://www3.weforum.org/docs/WEF_PS_TalentMobility_Report_2012.pdf

بالإضافة إلى المهارات والعمالة، يرجع الاهتمام التجاري الإضافي بمشاركة السكان من المهاجرين إلى زيادة قاعدة العملاء، والعثور على شركاء تجاريين وتوسيع مجال الأعمال التجارية في سلسلة التوريد والقيم.

وأخيرًا، كثيرًا ما تذكر المنظمات بالقطاع الخاص المصلحة الاجتماعية كعامل رئيسي في تحديد مشاركتهم في الهجرة والاندماج. وكثيرًا ما تكون هذه هي حالة الشركات المملوكة من اللاجئين، أو الجاليات أو المهاجرين الذين يتمتعون بمعرفة مباشرة بخصوص عملية الهجرة. على سبيل المثال، تم تأسيس مؤسسة شراكة الخيمة من أجل اللاجئين (Tent Partnership for Refugees) بواسطة حمدي أولوكايا، وهو نفسه لاجئ سابق والرئيس التنفيذي لشركة Chobani، وهي المنتج الأكبر للزبادي في الولايات المتحدة. أطلق حمدي مؤسسة الخيمة لأنه يؤمن بأن القطاع الخاص لديه وضع فريد لمعالجة أزمة اللاجئين من خلال تنقل شبكات المجتمع التجاري، والموارد، والابتكار وروح التنظيم. تعمل مؤسسة "الخيمة" مع الشركات للاستفادة من عملياتهم الأساسية في توظيف اللاجئين، ودمجهم في سلاسل التوريد، ودعم تنظيم اللاجئين وتوفير الخدمات. كما تدعو الشراكة أيضًا إلى تأييد السياسات التي تعمل على تمكين اللاجئين بصفتهن وكلاء اقتصاديين.

كمساهمة في إعداد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، حدد مجلس مستقبل العالم للمنتدى الاقتصادي العالمي **ثغرات كبيرة في المنظمات التي تشارك عادةً في المنتدى العامة والخصلة.**

لقد تمت الإشارة إلى أنه كثيرًا ما تركز الجهود على تنقل مؤسسات كبرى وتلك المؤسسات المملوكة على المستوى الوطني من قبل الدول الغربية. يؤدي عدم مشاركة (1) المؤسسات المملوكة على المستوى الوطني من الدول والمناطق النامية، و(2) الشركات الصغيرة والمتوسطة و(3) الشركات التي ليس لديها مصلحة تجارية مباشرة في الهجرة والتي يمكن أن تستمر في الاستفادة من القوى العاملة المتنوعة، بالتالي، إلى الافتقار إلى التمثيل الكامل للكليات المجتمعية.

٣. ما هي المنفعة الرئيسية التي تعود على القطاع العام من المشاركة مع أصحاب المصالح من القطاع الخاص؟

تستفيد كلاً من الحكومات الوطنية والمحلية من المشاركة مع القطاع الخاص في إدارة الهجرة. وينشأ ذلك عن البنية التحتية الحالية، والشراكات، والعلاقات والخبرات التي يمكن للشركات نقلها، وغالبًا ما يتم ذلك في فترة زمنية قصيرة نسبيًا وفي كثير من الحالات عبر الحدود. كما يمكن أن يقدم الشركاء أيضًا من القطاع الخاص حلولاً مبتكرة لبعض التحديات التي يواجهها الشركاء من الجمهور العام. وفقًا لما ذكر آنفًا، يمكن أن يدعم ذلك توفير الخدمات، أو ملء الفجوات الحالية، ولا سيما في أوقات الضغط على البنية التحتية العامة. على سبيل المثال، في لبنان، طورت شركة Cisco^٥ النموذج الأولي لمركز الاستجابة الأول للاجئين (تم بناء اثنين آخرين في هامبورغ - ألمانيا، وفي ساموس - اليونان). يوفر المركز تطبيق "الرعاية الصحية في صندوق" 'healthcare in a box'، الذي يعمل على تمكين الوصول إلى الإنترنت، وخدمات الترجمة عن بُعد والرعاية الطبية للاجئين.

علاوة على ذلك، تتطلب بعض قضايا الهجرة التنسيق مع القطاع الخاص بصفته صاحب المصلحة النهائي. على سبيل المثال، في رسالة موجهة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في فبراير ٢٠١٩، من المنظمة الدولية لأصحاب العمل وآلية العمل للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية: تم لفت الانتباه إلى دور القطاع الخاص في دعم مبادرات التوظيف العادلة والأخلاقية وفي تنفيذ أطر العمل التنظيمية الخاصة بالتوظيف.

في الوقت نفسه، يمكن أن يساهم القطاع الخاص بخبراته وممارساته الجيدة بخصوص قضايا مثل تنقل المهارات، والاعتراف بها وتطويرها التي يمكن بدورها تغذية المبادرات والسياسات المدعومة من الحكومة.

^٥ <https://newsroom.cisco.com/feature-content?articleId=1809931>

يمكن أن يصدر القطاع الخاص أيضًا المعلومات الدقيقة بخصوص الهجرة ودعم الحكومات التي تضع السياسات والتدخلات المستندة إلى الأدلة. على سبيل المثال، طورت شركة IBM حلاً معرفيًا للمساعدة على تتبع الحركة السكانية مع مرور الوقت، مما يسمح بتحسين التخطيط الإنساني والاستجابة. يساعد هذا التطبيق القائم على السحابة، والذي يطلق عليه "تبصّر الهجرة المختلطة" Mixed Migration Foresight، الوكالات الحكومية ومنظمات المساعدة للتنبؤ بتدفقات الهجرة، الجبرية والطوعية، عبر العديد من السيناريوهات الافتراضية، والتعلم الآلي، والتحليلات المتقدمة والنماذج الإحصائية. سيؤدي ذلك بالنهاية إلى تجهيز الوكالات بشكل أفضل لضمان توفير طرق آمنة للاجئين والمهاجرين؛ زيادة الفعالية وكفاءة الاستجابة؛ اتخاذ قرارات سياسية قائمة على الأدلة في وقت مبكر من خلال فهم اتجاهات التنقل. استفاد من هذه المبادرة أكثر من ١٠٠٠٠ مهاجر ولاجئ من خلال المساعدة على وضع خطة أفضل لتوفير الخدمات والدعم للوافدين.

علاوةً على ذلك، يمكن أن يلعب أصحاب العمل دورًا حيويًا في الاندماج. تشير الأبحاث إلى أن بيئة العمل هي مكان للتعلم النقدي، والتواصل ونقل المعرفة للمهاجرين، لا تتعلق فقط بالتجارة أو الأعمال، لكنها تتعلق أيضًا بالمجتمع المضيف، بالإضافة إلى اللغة المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقطاع الخاص أن يكون بمثابة نصير للروايات الإيجابية عن الهجرة ودعم الهيئات العامة في تحدي التصورات السلبية التي تدور حول الهجرة. على سبيل المثال، تشاركت الإدارة المحلية في إرلانغن (ألمانيا) مع شركة Siemens^٦ لعمل حملة مكافحة للشائعات وإدارتها، من خلال الاستفادة من دور Siemens بصفتها صاحب العمل الرئيسي في المنطقة (٢٣٠,٠٠٠ موظفًا). تهدف الحملة إلى دحض الشائعات بخصوص طالبي اللجوء وجعل الموظفين يفكرون في تحييزهم. وقد اشتملت على ورش عمل للعاملين بالشركة الذين أصبحوا بدورهم وكلاء لكسر الأساطير في مجتمعاتهم. كما وفرت شركة Siemens دورات تدريبية لطالبي اللجوء المؤهلين، لتعزيز التنوع في القوى العاملة بالشركة.

٤. ما الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في اندماج المهاجرين؟

كما ذكرنا أعلاه، يهدف مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة MC2CM إلى تحويل التركيز على الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص بخلاف المساهمة كموفر وحيد للوظائف، أو متبرع أو موفر للدعم المالي. لذلك، تركز الورقة الحالية على مجالات توفير الخدمة، ودعم تنظيم الأعمال وتأييدها. يمثل ذلك حاليًا المجالات التي يشارك بها القطاع الخاص بالإضافة إلى الطرق المؤدية إلى تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون العام.

أ) توفير السلع والخدمات للمهاجرين

بصفته موفرًا للسلع والخدمات، يشترك القطاع الخاص في إيجاد حلولاً للمهاجرين، ولعائلات وأقاربهم، في كل من الدول المضيفة والمنشأ. يمكن أن يتم ذلك من خلال مشاركة الخبرات مع المنظمات غير الحكومية والحكومات أو من خلال توسيع الخدمات وتكييفها مع الاحتياجات الخاصة بالمهاجرين واللاجئين. يمكن الوصول إلى هذه الخدمات في الدول المنشأ، ودول العبور، والوجهة.

تتعدد مجالات التداخل في السلع والخدمات وتتقاطع مع دورة الهجرة في أوقات مختلفة. فيما يلي بعضًا من المجالات التي تظهر حاليًا الممارسات الجيدة في التنسيق والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

^٦ كتيب حول منهجية مكافحة الشائعات، مجلس أوروبا - <https://rm.coe.int/anti-rumours-handbook-a-standardised-methodology-for-cities-2018-/168077351c>

جمع المعلومات والبيانات الموثوقة ومشاركتها لإخطار واضعي السياسات ودعم الأشخاص في التنقل

يمكن أن يدعم القطاع الخاص كلاً من الحكومات والأفراد في الوصول إلى المعلومات الموثوقة من خلال أنظمة التتبع، بالإضافة إلى الأدوات القادرة على الوصول إلى الأشخاص النازحين والمهاجرين. يمكن أن تساعد الحلول القائمة على التكنولوجيا، مثل تطبيقات الهاتف الجوال، الأشخاص في أثناء رحلاتهم ودعمهم على الاندماج في مجتمعاتهم المضيفة عند وصولهم.

في الوقت نفسه، يجب مراقبة التكنولوجيا ومعالجة البيانات عن كثب والإشراف عليها لتجنب خرق خصوصية الأفراد وخلق مخاطر على حياتهم.

الاعتراف بالتوثيق والاعتماد

عندما يُجبر الأشخاص على ترك منازلهم، يترك الكثيرون منهم مستندات مهمة مثل شهادات الميلاد، وتراخيص الزواج، وجوازات السفر، وبطاقات الهوية ومستندات الملكية للأراضي والسكن. ويكاد يكون من المستحيل إرجاعها بعد مغادرة البلد.

سلطت الأبحاث التي أجراها المجلس النرويجي للاجئين الضوء على أن هناك ما يصل إلى ٧٠% من اللاجئين في لبنان، والعراق والأردن يفتقرون إلى المستندات الأساسية للهوية والملكية. ويكون لذلك تأثيراً واسع النطاق على قدرة الأشخاص على المطالبة بمجموعة من الحقوق والحماية، بالإضافة إلى الحصول على التعليم وغيره من الخدمات. يؤثر هذا الوضع أيضاً على إمكانية المطالبة بملكية الأرض والسكن عند العودة إلى بلدهم المنشأ.

قدمت شركات التكنولوجيا حلاً ممكناً لهذا التحدي، ولا سيما من خلال سلسلة الكتل، وهي تكنولوجيا يمكنها استضافة ونقل كميات غير محدودة من البيانات التي لا يمكن تزويرها. لا يمكن تزوير الهويات التي يتم التحقق منها في سلسلة الكتل ويكون لها طابع زمني وتكون عامة.

من خلال الاستفادة من تكنولوجيا سلسلة الكتل، يمكن للحكومات المضيفة والمنظمات المساعدة إصدار مستندات هوية مصدق عليها رقمياً والتي يمكن استخدامها بواسطة الأشخاص لإثبات هويتهم وهوية عائلاتهم، أو فتح حسابات بالبنوك، أو توقيع العقود أو التقدم للدراسة بالجامعة.

اللغة والتعلم والتدريب

في وقت سابق بعام ٢٠١٧، أوصى مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة MC2CM السلطات المحلية والوطنية بتنقل القطاع الخاص لتوفير تدريباً مهنيًا ولغويًا كوسيلة للمضي قدماً في العمل على تضمين المهاجرين والتنمية الحضرية^٧.

يمكن العثور على الروح نفسها في اتفاقية الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة. في الواقع، نجد أنه من بين الأهداف الأولى "الاستثمار في تنمية رأس المال البشري من خلال تعزيز برامج التعليم، والتدريب المهني وتنمية المهارات [...] بالتعاون مع القطاع الخاص والنقابات العمالية، بهدف الحد من بطالة الشباب، وتجنب هجرة الكفاءات وتحسين كسب العقول في دول المنشأ، وتسخير العائد الديموغرافي" (الهدف ٢).

تعد معاهد التعليم الخاص والتدريب جزءاً من المنظمات التي توفر التدريب على المهارات الفنية والمهنية، بالإضافة إلى الدورات التدريبية على اللغة. تمثل هذه التدريبات فرصة للأشخاص لزيادة فرصهم في التوظيف والنمو الشخصي في كل من المجتمعات المضيفة وكذلك في حال عودتهم إلى بلدهم المنشأ.

^٧ توصيات MC2CM للسياسات العامة:

https://www.icmpd.org/fileadmin/1_2018/MC2CM/Policy_Recommendation_AR_Online.pdf

كما توفر العديد من الجامعات أيضًا ومؤسسات التعليم الثالثي خدمات تعليمية للاجئين والمهاجرين من خلال المنح الدراسية التي توفرها المؤسسات الخاصة بهدف جذب المواهب وتنويع هيئة الطلاب.

نظرًا لأن الوصول إلى التعليم يعمل كمسار مهم نحو زيادة التنقل، من المهم أن تتماشى المنظمات الخاصة والعامة في كل من دول المنشأ والوجهة مع اهتماماتهم وموازنتها. وبشكل خاص، ينبغي لهم تجنب عدم التوافق بين سياسة الجامعات لجذب الطلاب الأجانب والقيود الحكومية على التأشيرة بالإضافة إلى عوائق التنقل الأخرى.

السكن

يمكن أن تتشارك الشركات المختلفة والمؤسسات الخاصة مع الحكومات المحلية والوطنية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية لإنشاء حلولاً للمأوى والسكن للمهاجرين. كما توفر الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا الخدمات الأساسية في مناطق الاستيطان. في السنوات الأخيرة، أثارت عملية خصخصة مراكز الاستقبال وحلول السكن للاجئين والمهاجرين اهتمام العديد من الدول الأوروبية أيضًا.

من جوانب مشاركة القطاع الخاص الأخرى في قطاع السكن ارتباطه بسياسات التوظيف. وكجزء من برامجهم لجذب العمالة الأجنبية، توفر بعض الشركات آليات دعم الإقامة أو السكن كميزة للعمال الذين يتم توظيفهم.

نظرًا لأنه من المرجح ألا يتم إخطار المهاجرين واللاجئين حول حقوقهم، تلعب الحكومات (الوطنية والمحلية) دورًا شديد الأهمية في الإشراف على ظروف السكن وضمان احترام حق الإنسان الأساسي في الحصول على مأوى ملائم لكل فرد على أراضيها.

الخدمات الاستثمارية والمالية

يعد تعزيز وصول السكان المهاجرين إلى الخدمات المصرفية، والتأمينية والمالية، بما في ذلك أشكال التحويلات المبتكرة، أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. لم ترد هذه الغاية فقط في اتفاقية الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة (الهدف ٢٠)، بل وردت أيضًا كالهدف ١٠، ٨ من أهداف التنمية المستدامة.

يتطلب توفير الخدمات الاستثمارية والمالية للمهاجرين واللاجئين، أكثر مما هو الحال في الخدمات الأخرى، لتتناسب مع المجموعة المتنقلة كثيرًا ما يكون من الصعب توفيرها للسكان. كما هو الحال في الحالات الأخرى، تختلف الاحتياجات للمنتجات المالية وفقًا للوضع الفردي للأشخاص والعائلات.

من المهم للغاية أن يتعاون القطاعين العام والخاص في هذا المجال، حيث قد يؤدي الفشل فيه إلى استبعاد المجتمعات الكبيرة غير القادرة على توفير السجل الائتماني والضمانات المطلوبة من المساعدة المالية. عادةً، لا تستثمر كيانات القطاع الخاص عندما تكون المخاطر مرتفعة للغاية وعند عدم الإيفاء بهذه المتطلبات. ولذلك، يلزم تدخل الحكومة لوضع استراتيجيات لإدارة المخاطر وبناء الثقة بين جميع اللابعين للتعامل مع مخاوف البنوك وغيرها من المؤسسات المالية.

التوظيف

يلعب التوظيف دورًا محوريًا في دمج المهاجرين بمجتمع جديد وضمهم إليه. ومع ذلك يواجه القادمون الجدد العديد من التحديات عندما يتعلق الأمر بالدخول إلى سوق العمل، بدءًا من العوائق القانونية وحتى الاختلافات الثقافية، والاحتياجات اللغوية والتدريبية والمهارات والقليل من المعرفة. يظهر أصحاب العمل في القطاع الخاص كقادة مؤثرين وحيويين في إيجاد الحلول، واختبارها ومشاركتها، والتي تساعد المهاجرين واللاجئين على الانتقال إلى العمل والاستقرار في مجتمعاتهم الجديدة.

علاوةً على ذلك، كما ذكرنا سابقًا، يهتم القطاع الخاص بتنقل العاملين، مما يتيح لهم توظيف المهارات وسد ثغرات المواهب. ومع ذلك، قد تؤدي سياسة العمل الوطنية والمحلية إلى خلق قيود على التعيين وتوظيف العمال الأجانب. في الوقت نفسه، يكون لأفعالهم تأثير كبير على ممارسات التوظيف، وجوانبهم المستدامة والأخلاقية، بالإضافة إلى ضمان توفير ظروف عمل لائقة واحترام حقوق العمال.

تماشياً من المناقشة أعلاه، تحت اتفاقية الميثاق العالمي للهجرة الأمانة والنظامية والمنظمة الموقعين على "استعراض ومراجعة الخيارات والمسارات الحالية للهجرة المنتظمة، بغرض تعزيز مطابقة المهارات في أسواق العمل [...] بالتشاور مع القطاع الخاص وغيره من أصحاب المصالح ذوي الصلة" (الهدف ٥).

(ب) الدعوة إلى تغيير السياسة في الهجرة والدمج

وأخيراً، تتشارك المزيد والمزيد من منظمات القطاع الخاص بشكل مباشر مع واضعي السياسات بشأن مجموعة من القضايا التي تنتقل من حقوق المهاجرين إلى شروط الدخول والإقامة، والاعتراف بمؤهلاتهم وظروف العمل.

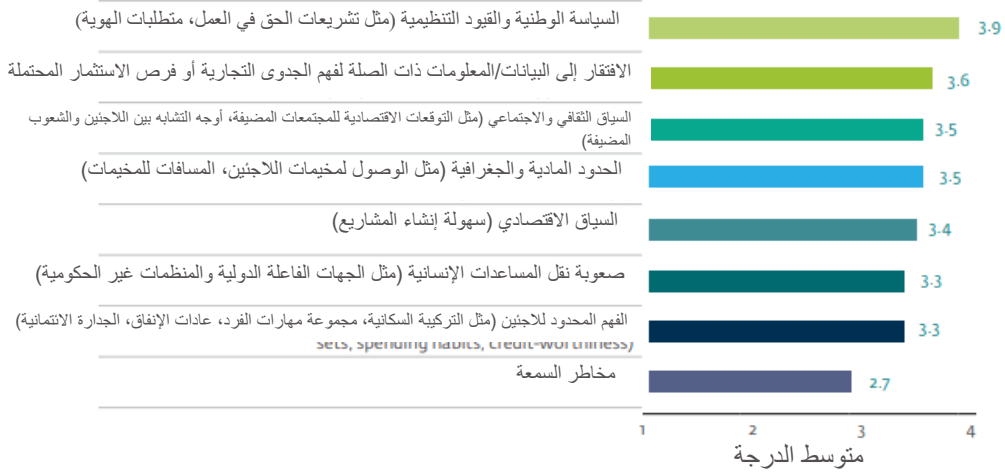
تم تنفيذ مشاركة شديدة الوضوح من Ben & Jerry's منذ عام ٢٠١٧، عندما تعهدوا بإطلاق "حملة معاً من أجل اللاجئين (Together for Refugees Campaign)" على مستوى أوروبا بمشاركة لجنة الإنقاذ الدولية (IRC). في أثناء الحملة، طلبت الشركة من عملائها حث ممثليها، من خلال أداة رقمية تمكّنهم من إرسال بريد إلكتروني مباشرة، للاتفاق على تشريع تاريخي جديد ("إطار إعادة التوطين في الاتحاد")، مما يخلق استجابة أكثر تنسيقاً لأزمات اللاجئين من خلال إعادة توطين اللاجئين. بالإضافة إلى هذه المشاركة الأولى، أقامت Ben and Jerry's حملة منظمة تركز على: (١) الدفع لتنسيق تجاري أكبر؛ (٢) تحسين الوطنية للجوء وإعادة التوطين (٣) بناء اتصالات بين المحليين والوافدين الجدد. من أمثلة أنشطتهم الأخيرة حملة "الانتظار لا يعود بفائدة" كجزء من ائتلاف رفع الحظر لمطالبة الحكومة البريطانية بمنح حق العمل للمطالبين باللجوء.

من الاهتمامات الرئيسية الأخرى لمنظمات القطاع الخاص تعزيز سياسات الدمج الاجتماعي ودعمها وتعميم الروايات العادلة عن الهجرة، مما يمثل تحدياً للبيئة المستقطبة المتزايدة. على سبيل المثال، تقوم مؤسسة برتلسمان (Bertelsmann) بتمويل الأبحاث التي تتم على سياسات الهجرة ودمج المهاجرين في المجتمعات المضيفة. تسمح لهم نتيجة الأبحاث الإبلاغ بالقرارات الحكومية والدفع لمزيد من سياسات الهجرة الحرة.

٥. ما هو دور القطاع العام؟

الرسم ١

عند التفكير بالاستثمار في مساحة اللاجئين، ما مدى أهمية كل من الأنواع التالية من الحدود على مقياس من ١ إلى ٥؟ (العدد = ٥٨)



ملاحظة: ٥ = كبير جداً

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، القطاع الخاص وتطوير مسارات اللاجئين، ٢٠١٢

كما قد يتضح من المناقشة السابقة، يمكن أن يلعب القطاع العام العديد من الأدوار عند مشاركة الشركات. يوضح الشكل ١ العوامل التي تجذب العوائق وتكونها للقطاع الخاص عند التفكير في المشاركة في إدارة الهجرة، ويمكن أن يلقي مزيداً من الضوء على المناقشة.

□ إعداد أطر العمل وشروط الإدارة

في خطابهم إلى السيد أنطونيو جوتيريس Antonio Guterres، ألفت المنظمة الدولية لأصحاب العمل وآلية العمل للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية الضوء على الحاجة إلى حكومات لوضع "قوانين وسياسات واضحة، وشفافة وفعالة بخصوص الهجرة الوطنية التي تسمح بحركة العمال في الوقت والمكان اللازمين لهم. تعيق الأنظمة شديدة التعقيد أو المرهقة الامتثال للقوانين الوطنية وتجعل من الصعب على الشركات توظيف الأفراد من ذوي المهارات اللازمة وتقدم الأفراد بمهنتهم ودعم عائلاتهم".

تتمتع الحكومات، من خلال سياساتهم ومبادراتهم، بالقدرة على تحديد مسارات قضية الهجرة، بالإضافة إلى تشجيع التحول الاقتصادي، مما يحفز القطاع الخاص على المشاركة.

□ مشاركة المعلومات

كما هو الحال مع أي منظمة أخرى، تحتاج الشركات الخاصة إلى المعلومات للإبلاغ عن إجراءاتها. ولا سيما، ما أوضحتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في مذكرتها "القطاع الخاص وتطوير مسارات اللاجئين"، تعد المعلومات حول المهارات، ومستويات التعليم، والمؤهلات أمراً حيويًا لمبادرات القطاع الخاص التي تهدف إلى تمكين التوظيف أو دمج اللاجئين والمهاجرين في سلاسل قيمة.

علاوةً على ذلك، تعد المعلومات أيضاً حول الاحتياجات والتفضيلات، والقوة الشرائية واستهلاك الأسرة أمراً حيويًا لاستثمار القطاع الخاص.

وأخيرًا، يعد فهم الظروف المحلية للمجتمعات مثل التوافر الجغرافي، والاقتصادي، والبنية التحتية والاتصالات والموارد أمرًا حيويًا لصنع القرارات والإبلاغ بها.

□ اجتماع الشركاء المختلفين

تعتمد الإجابة على تحديات إدارة الهجرة على مجموعة كاملة من المنظمات والقطاعات. تتمتع الحكومات المحلية والوطنية بالسلطة والقدرة على الاجتماع بالشركاء المختلفين، بالإضافة إلى بناء الثقة والفهم المتبادل بين أصحاب المصالح المختلفين.

٦. ملحق - أمثلة على مبادرات القطاع الخاص حسب القطاع

جمع المعلومات والبيانات الموثوقة ومشاركتها لإخطار واضعي السياسات ودعم الأشخاص في التنقل

IBM - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا

طورت شركة IBM حلاً معرفياً للمساعدة على تتبع الحركة السكانية مع مرور الوقت، مما يسمح بتحسين التخطيط الإنساني والاستجابة. يساعد هذا التطبيق القائم على السحابة، والذي يطلق عليه "تبصر الهجرة المختلطة" Mixed Migration Foresight، الوكالات الحكومية ومنظمات المساعدة للتنبؤ بتدفقات الهجرة، الجبرية والطوعية، عبر العديد من السيناريوهات الافتراضية، والتعلم الآلي، والتحليلات المتقدمة والنماذج الإحصائية. سيؤدي ذلك بالنهاية إلى تجهيز الوكالات بشكل أفضل لضمان توفير طرق آمنة للاجئين والمهاجرين؛ زيادة الفعالية وكفاءة الاستجابة؛ اتخاذ قرارات سياسية قائمة على الأدلة في وقت مبكر من خلال فهم اتجاهات التنقل. استفاد من هذه المبادرة أكثر من ١٠٠٠٠ مهاجر ولاجئ من خلال المساعدة على وضع خطة أفضل لتوفير الخدمات والدعم للوافدين.

وبالمثل، صممت الشركة تطبيقات للهواتف الجوالية لمنظمات إيطالية غير حكومية للمساعدة على إجراء تداخلات صحية تستند إلى البيانات والتحليلات وتتبع البيانات الطبية للاجئين والمهاجرين في الوقت الفعلي، بغض النظر عن الاتصال. وقد تم الحصول على البيانات الطبية لعدد ٢٠٠٠ مهاجر ولاجئ عبر هذه التطبيقات، مما يسمح بتوفير رعاية طبية وخدمات مستهدفة أفضل.

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات [هنا](#).

Cisco، Google، Tripadvisor، Microsoft - الأردن، صربيا، بلغاريا، المجر، السلطادور، اليونان، إيطاليا

توفر الشركات الدعم المالي والفني لتطوير Signpost وتوسيعها، وهي منصة توفر معلومات محدثة ومنقذة حول الحقوق القانونية، والإقامة، والنقل، والمرافق الطبية وغيرها للأشخاص المتنقلين. توفر Signpost المعلومات بست لغات وتخصصها وفقاً للإطار القانوني الذي يحتاجه البلد والمستخدم المحلي. لقد وصل إلى أوروبا، والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى أكثر من ١,٥ مليون شخصاً متأثراً بالأزمة.

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات [هنا](#).

Ericsson and Zain - الأردن

هما الشركتان اللتان طورنا منصة تقنية لمنظمة REFUNITE، وهي منظمة غير ربحية تساعد عائلات اللاجئين الذين فقدوا التواصل مع بعضهم البعض في أثناء هروبهم من النزاعات بواسطة خدمة مجهولة الهوية لإعادة الاتصال. تحتوي المنصة على أكثر من مليون مستخدم مسجل وقدمت الدعم لأكثر من ٤٠٠٠ عائلة لإعادة الاتصال. بفضل الشراكة مع مشغلي شبكات الهاتف الجوال مثل Zain، يمكن لمنظمة REFUNITE التواصل مع اللاجئين والأشخاص النازحين قسراً وإرسال رسائل نصية قصيرة إلى هواتفهم لخلق الوعي بخصوص منصة REFUNITE لتتبع العائلات.

الاعتراف بالتوثيق والاعتماد

Bitnation - عالمياً

Bitnation هي شركة ناشئة بسلسلة الكتلة توفر للاجئين مستندات الهوية الرقمية، التي يمكن أن تستخدمها الحكومات المضيفة للتحقق من هويتهم. لبناء الثقة في هوية سلسلة الكتلة، تتحقق الخدمة من حسابات الشخص المتعددة على وسائل التواصل الاجتماعي وربطها برقم التأمين الاجتماعي، وجواز السفر وغيرها من المستندات.

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات [هنا](#).

UNICEF وجامعة كامبردج (University of Cambridge) - عالمياً

تتعهد شركة Microsoft باستخدام التكنولوجيا والخبرة لتطوير المبادرات التي تعزز الوصول إلى التعليم والحماية للأطفال من اللاجئين والمهاجرين.

في ضوء الشراكة مع UNICEF وجامعة كامبردج، قاموا بتطوير "جواز السفر التعليمي"، وهي منصة رقمية، مخصصة، ومعتمدة عالمياً تهدف إلى تمكين الأطفال من الاستمرار في التعلم أينما كانوا.

خضع جواز السفر مؤخرًا للتوسع السريع لتسهيل المناهج الدراسية للأطفال والشباب الذي أُجبرت مدارسهم على الإغلاق بسبب كوفيد-١٩. كما ستوفر المنصة أيضاً الموارد الرئيسية للمعلمين والمربين.

اللغة والتعلم والتدريب

Coursera - عالمياً

توفر الوصول المجاني إلى كتالوج الدورات التدريبية بأكمله في Coursera لكافة اللاجئين، بجانب خدمات الدعم، من خلال العمل مع ٢٤ منظمة شريكة للبرنامج، بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الربحية، لضمان وصول البرنامج إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص. تخدم Coursera for Refugees حالياً أكثر من ٢٦٠٠٠ لاجئاً في ١١٩ بلداً حول العالم. يمكن للمتعلمين من اللاجئين الوصول إلى محتوى Coursera عبر البرامج المتوفرة في كل قارة تقريباً.

Funzi - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

توفر أداة قابلة للتطوير وغير مكلفة للتدريب، وبناء القدرات والتوعية. توفر شركة Funzi منصة تعليمية متعددة اللغات ومنتقلة لتسهيل تطوير الدورات التدريبية المجانية وتوفيرها للنازحين، وتغطي موضوعات عن المعيشة، والصحة والعافية والمواطنة العالمية. قامت الشركة، بالتعاون مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية، والحكومات والقطاع الخاص، بتوعية أكثر من ٣ ملايين لاجئاً في الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى بدء ٣٠٠,٠٠٠ دورة تدريبية وإنهاء ٣٠,٠٠٠ دورة تدريبية.

السكن

Libra - اليونان

Libra Group هي الجهة الراعية المؤسسة لمنظمة The HOME Project، التي تنقذ الأطفال من الظروف العدوانية بالشوارع، ومعسكرات الاعتقال ومراكز الاحتجاز وتنقلهم إلى ملاجئ آمنة تدار باحترافية والتي تم إعدادها خصيصاً لتوفير بيئة سكنية آمنة يمكن للأطفال الاختلاط فيها، والاندماج والازدهار.

Airbnb Open Homes - عالمياً

يوفر برنامج Airbnb Open Homes مساكن مجانية، ومؤقتة للاجئين وطالبي اللجوء. الأكثر من ذلك، يتوفر البرنامج بالمشاركة مع المؤسسات الاجتماعية المحلية والمنظمات غير الحكومية التي توظف اللاجئين كمضيفين ذوي خبرة للمسافرين، والذين يوفرهم مسارات محتملة لهم للحصول على تصاريح العمل.

Better Shelter - اليونان، وإيطاليا، والعراق، والأردن وغيرها

مؤسسة اجتماعية مهمتها تحسين حياة الأشخاص الذين تم نزحهم قسراً من خلال توفير ملجأ مؤقت بتكلفة معقولة. منذ الشراكة في عام ٢٠١٠ مع مؤسسة IKEA و UNHCR، تم توزيع أكثر من ٤٠,٠٠٠ مأوى في معسكرات اللاجئين، والمواقع التي يتم العبور منها وبرامج الاستجابة للطوارئ في ٤٠ دولة في أوروبا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط وآسيا. لا يتم استعمال الوحدات فقط كمأوى مؤقت، لكنها تُستخدم أيضاً كبنية تحتية عامة مثل العيادات، والفصول الدراسية والأماكن الصديقة للأطفال.

Engie

قامت شركة مرافق الكهرباء ENGIE بإنشاء ENGIE Rassembleurs d'Énergies (RDE) في عام ٢٠١١، وهو صندوق استثمار مؤثر يهدف إلى تعزيز الوصول إلى طاقة مستدامة للجميع. يستثمر RDE في المؤسسات الاجتماعية التي توفر حلول الطاقة النظيفة، بدءاً من الكهرباء بالطاقة الشمسية من خارج الشبكة إلى مواد الطاقة النظيفة، وكفاءة الطاقة للسكن الاجتماعي في أوروبا وفي الاقتصادات الناشئة. يستكشف RDE الآن فرص الاستثمار في المؤسسات التي تتعامل مع احتياجات اللاجئين من خلال صندوق RDE.

الخدمات الاستثمارية والمالية

Equity - كينيا، لكن جار السعي إلى التوسع

يعتبر البنك، الذي أتاح الخدمات المصرفية للعائلات ذات الدخل المنخفض في شرق أفريقيا لأكثر من ٣٠ عاماً، في الوصول إلى مجموعات اللاجئين امتداداً طبيعياً لعمله المالي. يوفر بنك Equity الآن المنتجات والخدمات المصرفية لآلاف اللاجئين في شمال كينيا ويسعى إلى التوسع.

شبكة استثمار اللاجئين (RIN) - عالمياً مع التركيز بشكل خاص على الأردن

تعمل شبكة استثمار اللاجئين على سد الفجوة بين العدد المتزايد للمستثمرين المهتمين باستثمارات اللاجئين والأنظمة البيئية المتنامية لأصحاب المشاريع من اللاجئين والمشاريع. مهمتها هي ربط المستثمرين بمشاريع اللاجئين، وبناء مجال استثمار اللاجئين، وتغيير الرواية حول مساهمة اللاجئين، والدعوة إلى مزيد من السياسات التي تشمل اللاجئين، بهدف خلق وظائف نوعية، وتنمية الاقتصاد وإجراء تحسينات ملموسة في معيشة ملايين اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف.

Cisco - لبنان

مولت شركة Cisco أول نموذجين أوليين لمركز الاستجابة الأول للاجئين، وهما وحدات لتوفير تطبيق "الرعاية الصحية في صندوق" "healthcare in a box"، الذي يعمل على تمكين الوصول إلى الإنترنت، وخدمات الترجمة عن بُعد والرعاية الطبية للاجئين.

التوظيف ودعم تنظيم العمل

Citigroup - الأردن

أطلقت شركة Citigroup مشروعًا مدته سنتان يوفر التدريب على الأعمال التجارية ويمنح بدء التشغيل لمساعدة الشباب (اللاجئين، والنازحين، والشباب الضعفاء من المجتمعات المضيفة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٤ عامًا) على بدء تجارتهم الخاصة، لتحقيق دخل موثوق به والمساهمة في مجتمعاتهم المحلية.

الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومنظمة الهجرة الدولية - المغرب

أطلقت الشراكة أداتين هما، دليل لدعم توظيف العاملين الأجانب، حيث يسלט الضوء على المتطلبات البيروقراطية والقانونية الرئيسية، بالإضافة إلى الموارد المتوفرة؛ والإرشادات لدمج التنوع الثقافي ضمن أنشطة الشركات.

IKEA ومؤسسة نهر الأردن (Jordan River Foundation) - الأردن

وفقًا لنموذج المؤسسة الاجتماعية الذي نفذته IKEA في دول أخرى، تشاركت IKEA مع مؤسسة نهر الأردن (JRF)، وهي مؤسسة محلية غير ربحية تركز على خلق فرص العمل. إنهما تدربان النساء من الأردن واللاجئين السوريين وتوظفهم لإنتاج أعمال يدوية يتم بيعها في متاجر IKEA حول العالم. قد تتحدى الشراكة بين IKEA ومؤسسة نهر الأردن وجهة نظر القطاع الربحي للاجئين كمستفيدين في الغالب من مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركة.

Kois - الأردن، تركيا، لبنان

بعد دراسة الجدوى الأولية، تجمع الشركة المالية تمويلًا في الوقت الحالي لسند الأثر الإنمائي (Development Impact Bond) متعدد الدول الذي سيوفر المساعدة الوظيفية ودعم تنظيم الأعمال للاجئين السوريين والمستضعفين من السكان المحليين. في الواقع، ستعمل المرحلة الأولى من سند الأثر الإنمائي (DIB) لدعم اللاجئين على تطوير التدريب على الوظيفة وتنظيم الأعمال وبدء تشغيل برامج المنح. ستستهدف ما يصل إلى ٩٠٠٠ لاجئ وتستضيف السكان في المناطق الحضرية المتضررة بالأردن ولبنان. سيدوم سند الأثر الإنمائي لأكثر من ٣ أعوام ونصف. حيث يهدف إلى إنشاء ما يصل إلى ٥٧٥٠ مؤسسة مستدامة قائمة على المنازل.

تتوفر المزيد من المعلومات [هنا](#).

الأعمال من أجل التماسك الاجتماعي (B4SC) - تركيا

B4SC هي خدمة مصممة لترسيخ الشعور بالانتماء بين القطاع الخاص والمجتمعات المتضررة، بغض النظر عن خلفيتها. الأدوات الرئيسية التي تم تصميمها لهذا الغرض هي خطط التوجيه، والتوعية، والتدريب ودعم تنظيم الأعمال. تهدف B4SC إلى توسيع شبكتها عبر الغرف التجارية، والشركات وشبكات المستثمر المتوفرة في مدن مختلفة، ولا سيما في أعلى ١٠ مدن استضافة للاجئين في تركيا.

تتوفر المزيد من المعلومات [هنا](#).

التأييد

Ben and Jerry's - الاتحاد الأوروبي

تعهدت مؤسسة Ben & Jerry's بإطلاق "حملة معًا من أجل اللاجئين" على مستوى أوروبا بمشاركة لجنة الإنقاذ الدولية (IRC). في أثناء الحملة، طلبت مؤسسة Ben & Jerry's ولجنة الإنقاذ الدولية من عملائها حث ممثليها على الاتفاق على تشريع تاريخي جديد ("إطار إعادة التوطين في الاتحاد")، مما يخلق استجابة أكثر تنسيقًا لآزمات اللاجئين من خلال إعادة توطين اللاجئين. أنشأت مؤسسة Ben & Jerry's أداة رقمية لتمكين المواطنين من مراسلة ممثليهم مباشرة عبر البريد الإلكتروني. تعهدت مؤسسة Ben & Jerry's باستعمال جميع قنوات الاتصال لتكبير الحملة، بما في ذلك الفعاليات الرقمية، والعلاقات العامة ونكهة جديدة تمامًا لزيادة الوعي هي Home Sweet Honeycomb.

بالإضافة إلى هذه المشاركة الأولى، أقامت Ben and Jerry's حملة منظمة تركز على: (١) الدفع لتنسيق تجاري أكبر؛ (٢) تحسين الوطنية للجوء وإعادة التوطين (٣) بناء اتصالات بين المحليين والوافدين الجدد.

من أمثلة أنشطتهم الأخيرة حملة "الانتظار لا يعود بفائدة"، للمشاركة مع أعمال اللاجئين كجزء من ائتلاف رفع الحظر لمطالبة الحكومة البريطانية بمنح حق العمل للمطالبين باللجوء.

مؤسسة برتلسمان (Bertelsmann Foundation) - ألمانيا

تقوم المؤسسة بتمويل الأبحاث التي تتم على سياسات الهجرة ودمج المهاجرين في المجتمعات المضيفة. تسمح لهم نتيجة الأبحاث الإبلاغ بالقرارات الحكومية والدفع لمزيد من سياسات الهجرة الحرة.

بنك Equity - عالمياً

بالنهاية، ينظر بنك Equity إلى اللاجئين بأنهم عملاء على المدى الطويل، ويدعو إلى إجراء التغييرات، مثل توفير المزيد من المعونات النقدية، التي ستساعدهم على المشاركة بشكل أفضل في القطاع الخاص. كما يسعى بنك Equity أيضاً إلى التأثير على التغييرات بالسياسة بخصوص تحديد متطلبات الحصول على الخدمات المصرفية والحكومية، والتي تساهم في خلق عوائق كبيرة للاجئين، ويدعو إلى مزيد من الابتكار، مثل الهوية الرقمية، نيابة عنهم.

مؤسسة شراكة الخيمة من أجل اللاجئين - عالمياً

تم تأسيس مؤسسة شراكة الخيمة من أجل اللاجئين بواسطة حمدي أولوكايا. بصفته المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Chobani، ومتبرع نشط للمنظمات الإنسانية، أطلق حمدي مؤسسة الخيمة لأنه يؤمن بأن القطاع الخاص لديه وضع فريد لمعالجة أزمة اللاجئين من خلال تنقل شبكات المجتمع التجاري، والموارد، والابتكار وروح التنظيم.

تعمل مؤسسة "الخيمة" بشكل وثيق مع الشركات لمساعدتهم على تحديد الفرص لمساعدة اللاجئين وفهمها. تؤمن الشراكة بأن الشركات لها التأثير الأكبر عند التعامل مع اللاجئين بأنهم عاملين منتجين، وموردين، ومنظمي أعمال وعملاء، لا أنهم ضحايا، والاستفادة من عملياتهم التجارية الأساسية لتوظيف اللاجئين، ودمجهم في سلاسل التوريد، ودعم منظمي الأعمال من اللاجئين وتقديم الخدمات لهم. كما تدعو المنظمة أيضاً إلى تأييد السياسات التي تعمل على تمكين اللاجئين بصفتهم وكلاء اقتصاديين.

الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) - تونس

تدعو نقابة العمال إلى صياغة وتنفيذ إطار سياسي شامل واستراتيجي خاصة بالهجرة وتنقل العمال لإزالة العوائق أمام العاملين المهاجرين.